النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقـــــرير شهـــــر
ماي 2021

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر ماي 2021

النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:
خولة شبح
مروى الكافي
محمود العروسي
منذر الشارني

الفصل 31 من الدستور التونسي

"حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة
لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

الفصل 49 من الدستور التونسي

"يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.
لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور".

مقدّمة عامة

شهد شهر ماي 2021 تغييرا نوعيا على مستوى الاعتداءات خاصة تلك التي تم تسليطها على الصحفيات النساء، حيث سجلت النقابة عملية اختراق لحساب إحدى الصحفيات والتسبب في أضرار وإحراج لها في محيطها المهني وفي علاقة بمصادر معلوماتها. وقد تواترت خلال شهر ماي 2021 محاولات اختراق حساب الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من قبل مجهولين وقد تلقى الصحفيون/ات عشرات الإنذارات على أرقام هواتفهم وحسابات بريدهم الالكتروني حول محاولات اختراق لحسابتهن/م على شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة على "فايسبوك".

وفي موفى شهر ماي 2021 بدأت حملة من الاتصالات القائمة على التحرش الجنسي في حق الصحفيات على أرقام هواتفهن الخاصة، ويعمد المتصل على تسمية الصحفية باسمها ثم ممارسة التحرش في حقها وقد بقيت حالات التبليغ الرسمي عن هذه الاعتداءات ضعيفة مقارنة بعشرات التدوينات في هذا الخصوص، وهو ما يتطلب مزيد التبليغ عن هذه الاعتداءات من أجل القيام بالإجراءات الضرورية لتتبع المعتدي.

وسجل شهر ماي ملاحقات قانونية غير مسبوقة للصحفيين/ات ومؤسساتهن/م الإعلامية على خلفية قوانين تمثل خطرا على حرية العمل الصحفي، كقانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة الفساد. وقد تواتر وقوف الصحفيين/ات أمام القضاء على خلفية محتويات إعلامية روعي فيها أخلاقيات المهنة الصحفية وتقوم على السعي من أجل خدمة المصلحة العامة.

وتنبه النقابة إلى خطورة مثل هذه الإحالات على الأقطاب المتخصصة في ملفات كمكافحة الإرهاب وما لها من تأثير على خلق قوة جذب للخلف لدى الصحفيين/ات وتعميق أزمة الرقابة الذاتية التي يمكن أن تحد من الجهود التي قام بها الصحفيون/ات حتى الآن في معاضدة دور الدولة في مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد المالي وغسيل الأموال.

كما تواصلت خلال شهر ماي 2021 الاعتداءات الأمنية على الصحفيين/ات رغم التجاوب المستمر من خلية الأزمة لحل الإشكاليات المسجلة، وحافظ الأمنيون/ات على صدارة المعتدين/ات على الصحفيين/ات عبر المطالبة بتراخيص تصوير غير قانونية وتفعيل إجراءات

تمثل عائقا حقيقا أمام حرية العمل وحق الصحفي/ة في الحصول على المعلومة من مصادرها الأساسية.

كما واصل نواب/ات الشعب مضايقة الصحفيين/ات والتحريض عليهم على شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر مداخلاتهم في البرلمان، حيث طال الصحفيين/ات شتى اشكال التحريض والتكفير أحيانا من قبل بعض نشطاء/ات التواصل الاجتماعي، وقد اتخذت هذه الحملات اشكالا أخرى خلال استهدافها للصحفيات النساء، عبر شتمهن ونعتهن بنعوت غير أخلاقية تقوم على الوصم الاجتماعي وتستند الى التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

إن هذا النوع من الاعتداءات خاصة على الصحفيات النساء يتطلب مزيد العمل على التوعية بدور الصحفيات النساء في مسار الانتقال الديمقراطي ودورهن الحيوي في النهوض بواقع الاعلام. ويتطلب من المنظمات العاملة في حقل حماية النساء ومناهضة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي مزيد العمل على دعم قدرات الناجيات من العنف من النساء واسنادهن نفسيا وبث الوعي المجتمعي بأهمية دورهن الأساسي في المجتمع. ووضع خطة وطنية حقيقة لحماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

وتعول النقابة على شركائها/تها من المدنيين/ات في هذا المجال من أجل تركيز شراكات حقيقية من شأنها التصدي لمثل هذه المخاطر المستجدة والتي باتت تمثل خطرا حقيقا على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

تواصل تراجع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2021 مقارنة بالشهر المنقضي، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 11 اعتداء خلال شهر ماي 2021، وقد ورد على الوحدة 20 إشعارا بحالة عبر الاتصالات المباشرة أو الرصد على شبكات التواصل الاجتماعي وحوامل المؤسسات الإعلامية أو عبر المعاينات الميدانية.
وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر أفريل 2021، 12 اعتداء من أصل 20 إشعارا بحالة وردت عليها.

وقد طالت الاعتداءات 13 ضحية ، وتوزع الضحايا إلى 12 صحفيا وصحفية ومصور صحفي وحيد.

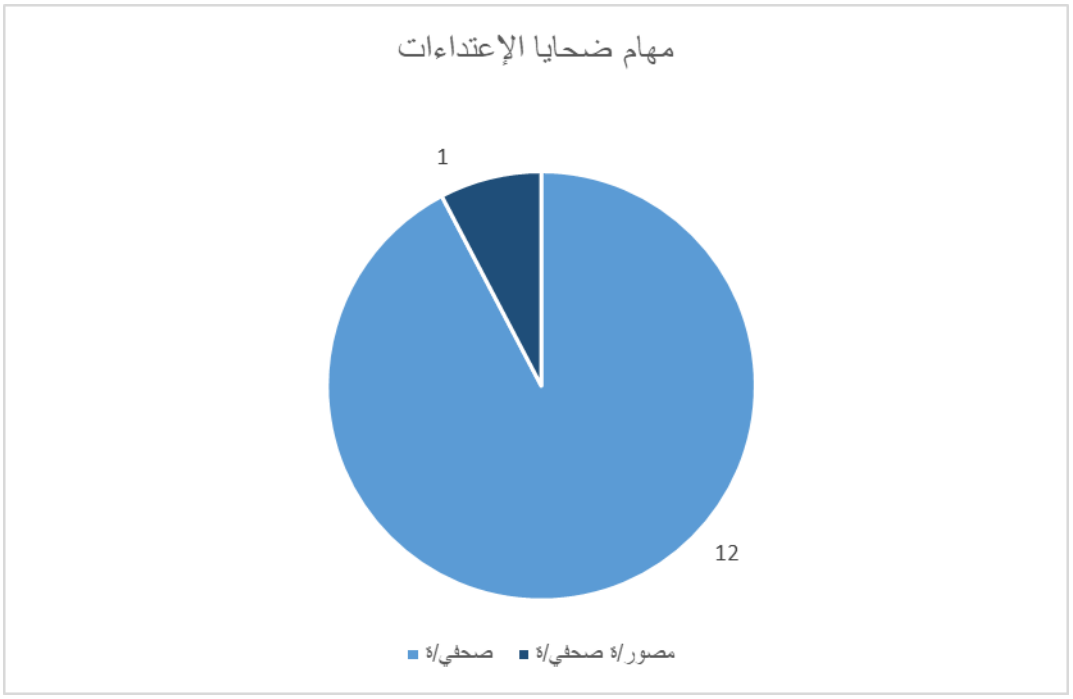

وقد توزع الضحايا حسب الجنس إلى 4 نساء و8 رجال.

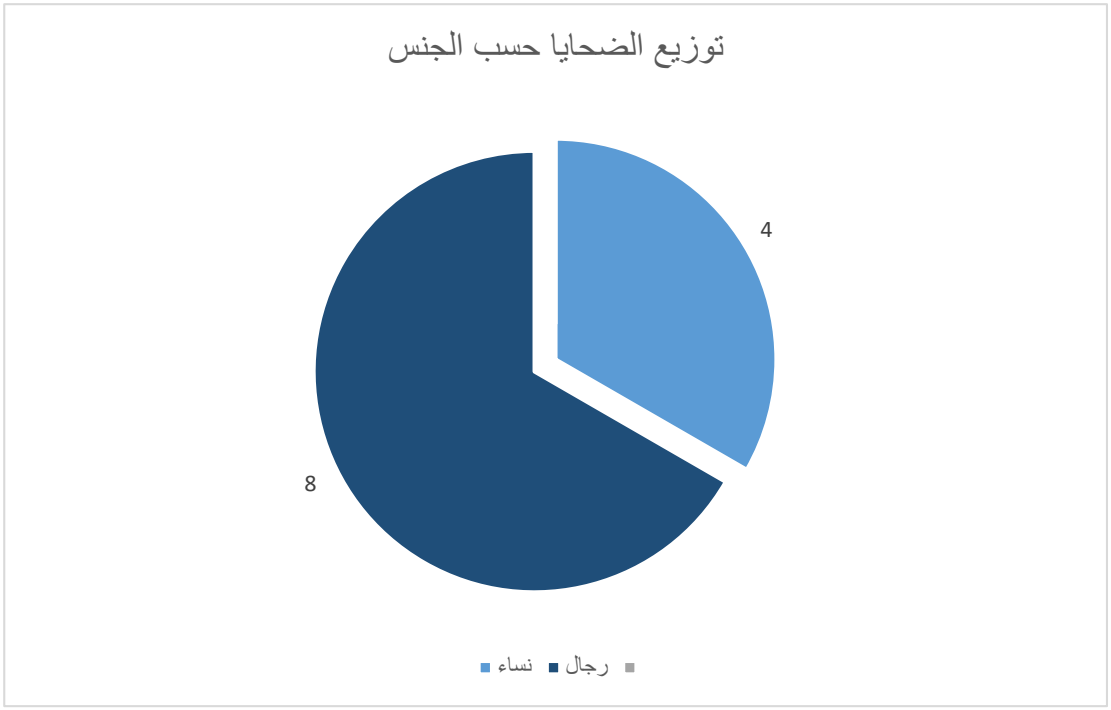

ويعمل الصحفيون/ات الضحايا في 10 مؤسسات إعلامية من بينها 4 إذاعات و4 قنوات تلفزية وموقعين الكترونيين وصحفيين/ات مستقلين/ات.

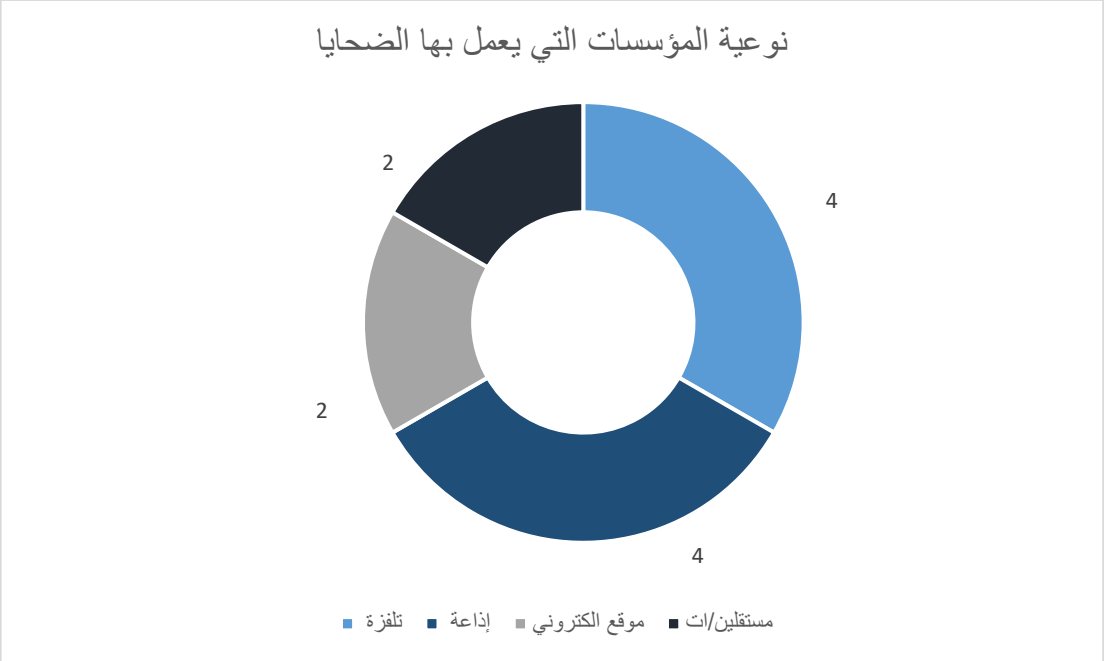

وتتوزع هذه المؤسسات إلى 5 مؤسسات خاصة ومؤسستين عموميتين و3 مؤسسات جمعياتية.

وقد عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع الاجتماعية في 5 مناسبات والمواضيع السياسية في مناسبتين وفي مواضيع مكافحة الفساد ومكافحة الإرهاب والمواضيع الثقافية والرياضية في مناسبة وحيدة.

وكان الصحفيون/ات ضحية التتبعات العدلية في 3 مناسبات وضحية التحريض في 3 مناسبات.

وتعرض الصحفيون/ات إلى الاعتداء اللفظي والمضايقة والاحتجاز التعسفي والمنع من العمل والاختراق في مناسبة وحيدة.

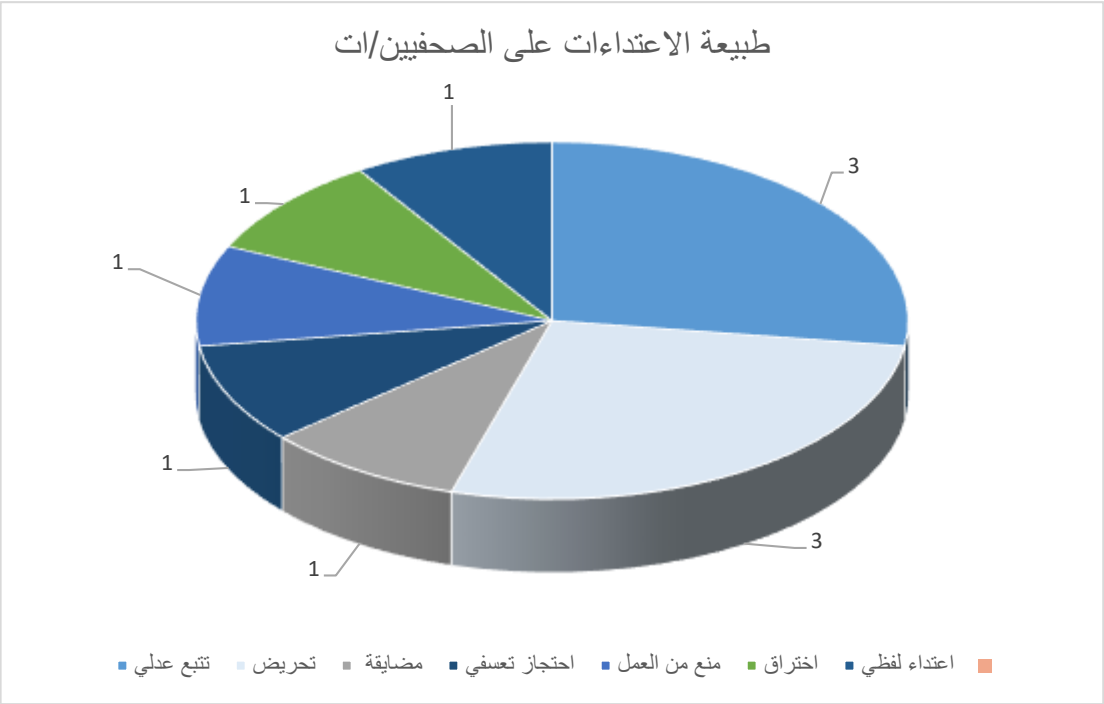

وقد وقع الاعتداء على الصحفيين/ات في 8 مناسبات في الفضاء الحقيقي وفي 4 مناسبات في الفضاء الافتراضي.

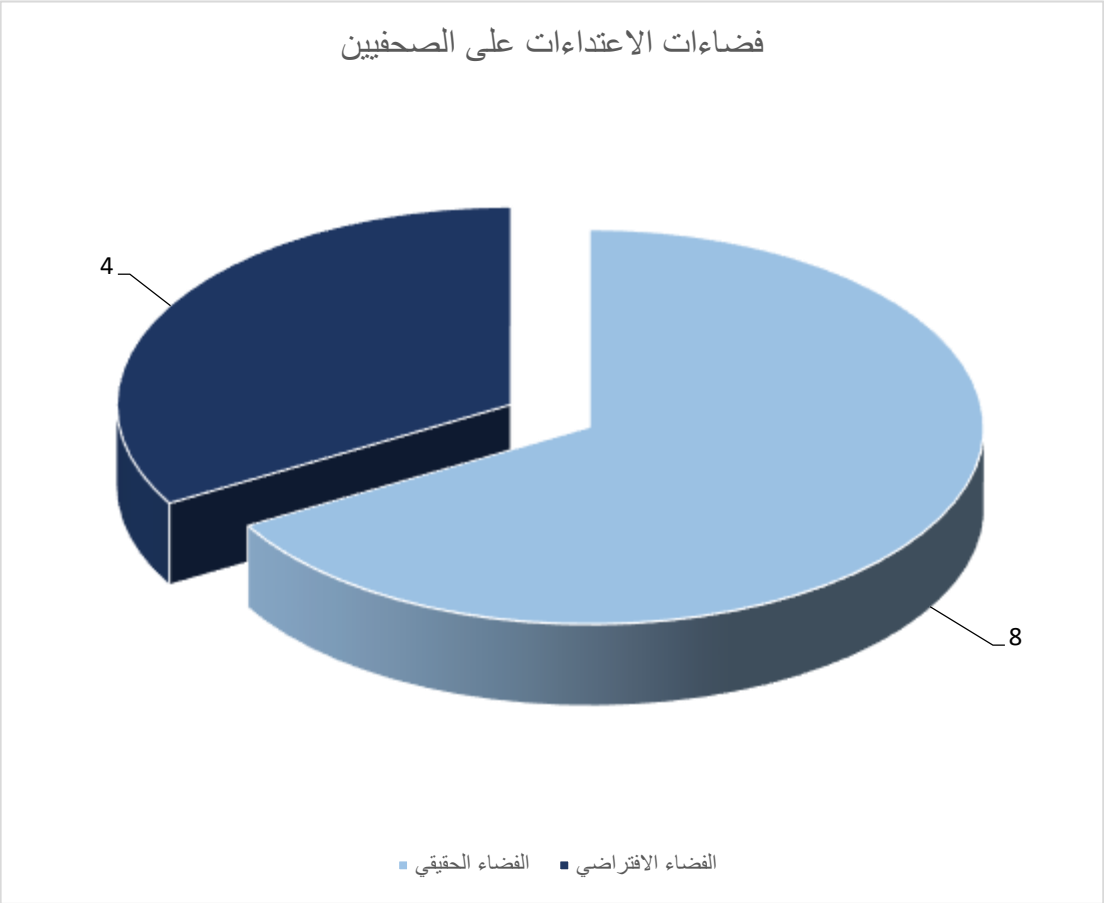

وتصدر الأمنيون/ات و نواب/ات شعب ترتيب المعتدين على الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2021، حيث كانوا مسؤولين/ات عن 3 اعتداءات لكل منهما، تلاهم مواطنون/ات ومشجعو/ات جمعيات رياضية ونشطاء وناشطات تواصل اجتماعي ومجهولون/ات وهيئات قضائية مسؤولون/ات عن اعتداء وحيد لكل منهن/م.

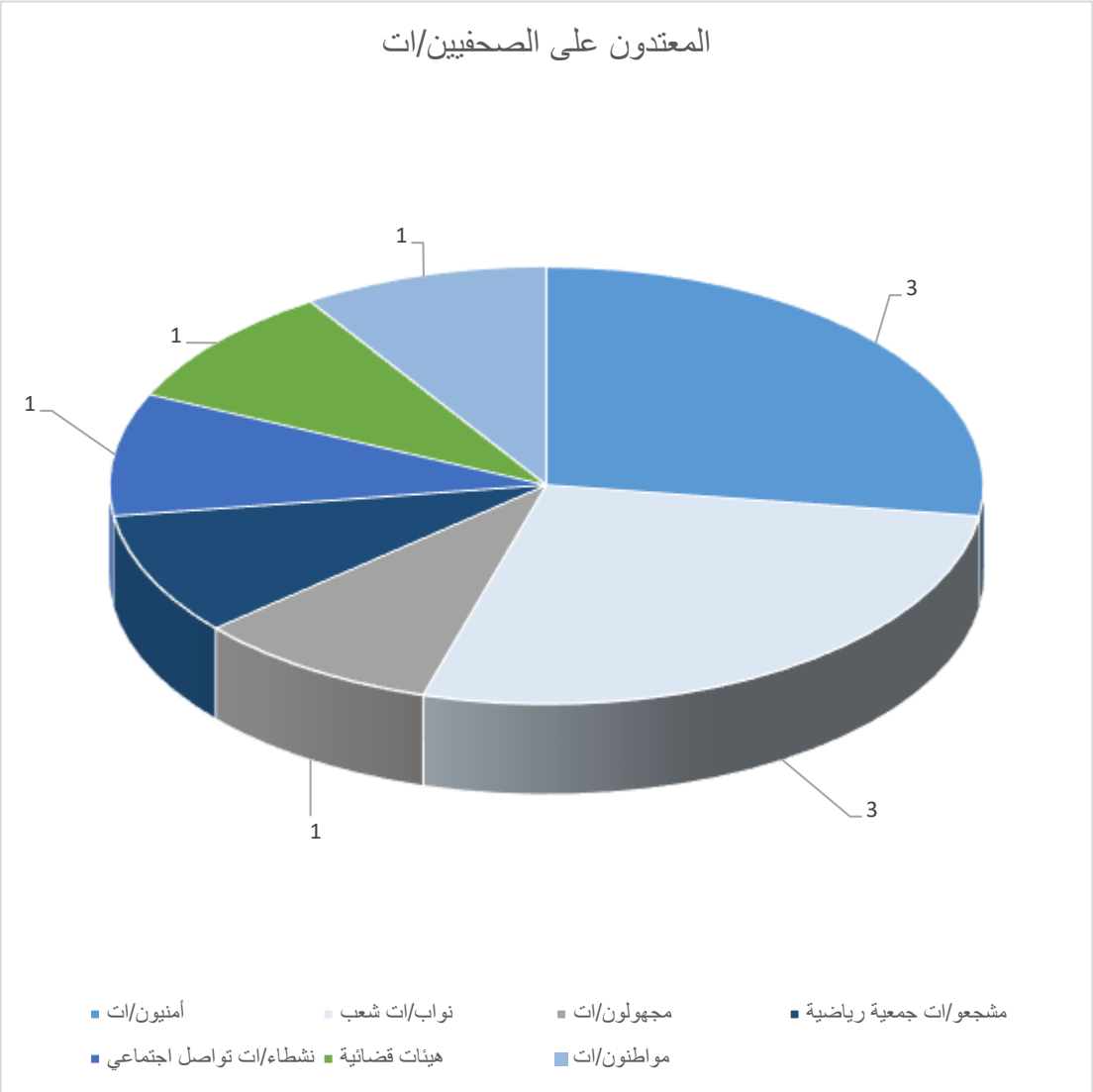

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2021 في ولاية تونس في 9 مناسبات، في حين سجلت حالة اعتداء وحيدة في كل من ولاياتي نابل وبنزرت.

اعتداءات خطيرة على الصحفيين
والصحفيات في مرمى الخطر

تطورت حملات التحريض على الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2021 واتخذت شكلا مختلفا يقوم على أساس النوع الاجتماعي، حيث استهدف التحريض الصحفيين الذكور عبر التكفير ومحاولة التشكيك في أفكارهم وعقائدهم. و انبنى التحريض ضد الصحفيات الاناث وحملات السب والشتم على استعمال عبارات خادشة تقوم على المنحى الأخلاقي. وقد بدى جليا هذا المنحى القائم على النوع الاجتماعي اثر رصد النقابة لأول حالة اختراق لحساب احترافي لصحفية بالتلفزة التونسية وهو من اخطر التهديدات التي تستهدف الصحفيين عموما وقد تم خلال عملية الاختراق ارسال صور ورسائل خادشة للحياء لزملائها وزميلاتها ومصادر معلوماتها مما جعلها في حالة إحراج.

*** اختراق حساب صحفية وتشويهها لدى مصادر معلوماتها**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 25 ماي 2021

المعتدى عليهم: إيمان الصيد الصحفية بـ "التلفزة التونسية"

المعتدي: مجهولون/ات

الوقائع :

نجح مجهول في اختراق حساب الصحفية بـ"التلفزة التونسية" إيمان الصيد على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" وهو حساب مهني تعمل عبره الصحفية على التواصل مع زملائها ومصادر معلوماتها.

وقد عمد المخترق إلى إرسال رسائل خادشة للحياء من حسابها إلى مجموعة من الصحفيين والصحفيات وعدة أشخاص من مصادر معلوماتها. وقد تسببت العملية في ردود أفعال كبيرة في صفوف المستهدفين واحراج في المحيط المهني والعائلي للصحفية.

وبعد محاولات متواصلة تم استرجاع الحساب من المعتدي وتم تقديم شكاية جزائية في حق كل من سيثب البحث التقني تورطه في العملية.

*** حملة تطال الصحفية روضة السمعلي**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 1 ماي 2021

المعتدى عليهم: روضة السمعلي الصحفية بـ "إذاعة أمل"

المعتدي: نواب شعب

الوقائع:

تعرضت الصحفية بـ "إذاعة أمل" روضة السمعلي إلى حملة تحريض وتشويه من نشطاء التواصل الاجتماعي بعد تدوينة محرضة عليها من قبل النائب بمجلس نواب الشعب راشد الخياري على خلفية فقرة "فايسبوكيات" الساخرة التي تقدمها ضمن برنامج "صباح الخير تونس".

حيث عمل النائب على خرق المعطيات الشخصية للصحفية وثلبها عبر نسبة أمور غير حقيقية لها والمساس من كرامتها الإنسانية، واثر نشر النائب لتدوينات متكررة تستهدف الصحفية ونشر الفيديو الخاص بها، عمل أنصار النائب على استهداف الصحفية بنعوت خادشة وسب وشتم قائم على أساس النوع الاجتماعي مما عرضها الى ضغط نفسي واجتماعي.

*** تحريض على مختار الخلفاوي**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 20 ماي 2021

المعتدى عليهم: مختار الخلفاوي المسؤول على "القناة التربوية " بالتلفزة التونسية

المعتدي: نواب شعب

الوقائع:

وجه النائب بمجلس نواب الشعب رضا الجوادي اتهامات خطيرة للمسؤول عن "القناة التربوية" بمؤسسة التلفزة التونسية مختار الخلفاوي خلال جلسة حوار مع وزير التربية، بنسبة أفعال تدخل في اطار التحريض عليه عبر نسبة انتماءه للفكر الشيوعي واتهامه بحمل أفكار متطرفة ونسبة أمور غير حقيقة له، كالسخرية من المقدسات الإسلامية، وعليه فهو لا يصلح لقيادة مشروع تربوي.

وقد تلقى الخلفاوي على حسابه الخاص على شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" اثر تدخل النائب رسائل تكفير وتهديدات بالعنف والاستهداف.

*** اعتداء لفظي يطال شكري الشيحي**

المكان: ولاية بن عروس

التاريخ: 5 ماي 2021

المعتدى عليهم: شكري الشيحي الصحفي بموقع "الحصري"

المعتدي: مشجعو/ات جمعية رياضية

الوقائع :

قام بعض من جماهير الترجي التونسي بالاعتداء بالسب والشتم على شكري الشيحي الصحفي بموقع "الحصري" أثناء تواجده بمنصة الصحفيين بملعب حمادي العقربي برادس أثناء قيامه بعمله، وعمد المعتدون إلى تهديده بالاستهداف الجسدي.

حيث تنقل الصحفي الى الملعب لتغطية مباراة الترجي الرياضي التونسي والنادي الافريقي، وفور وصوله تفاجأ باقتحام أحد مشجعي الترجي التونسي منصة الصحافة وحاول استفزاز جماهير الافريقي، فطلب منه مغادرة المكان المخصص للصحفيين لتفادي ردة فعل جماهير النادي الافريقي ضد الصحفيين، فغادر غاضبا وعاد مصحوبا بعدد من أحباء فريقه وتهجموا عليه بالسب والشتم والقذف وعمدوا الي تهديده بالاعتداء عليه بالعنف مشددين انهم يعرفون مقر سكناه، وقد تدخل بعض الحاضرين لفظ الاشكال في حين لم تتدخل القوات الأمنية الموجوجة بالمكان لحماية الصحفي.

*** حملة تستهدف منتصر ساسي**

المكان: ولاية نابل

التاريخ: ماي 2021

المعتدى عليهم: منتصر ساسي مراسل إذاعة "شمس أف أم"

المعتدي: نشطاء/ات التواصل الاجتماعي

الوقائع :

تواصلت حملة سب وشتم وتشهير في حق مراسل إذاعة "شمس أف أم" منتصر ساسي على مدى شهر ماي 2021، وتأتي هذه الحملة تواصلا لحملة انطلقت ضده على مدى شهرين على خلفية كشفه لمجموعة من الأخبار حول المنطقة، حيث عمدت مجوعات "فايسبوكية" وحسابات وهمية على انتهاك معطياته الشخصية والتنكيل به وثلبه عبر نسبة أمور غير حقيقة له بتقديم طلب للحصول على مسكن اجتماعي. وتأتي هذه الحملة على خلفية عمل الصحفي على ملفات مرتبطة بشبهات سوء تصرف اداري وشبهات فساد مالي بالمنطقة.

ويتواصل للشهر الثالث على التوالي صمت السلطات المحلية عمّا يتعرض له الصحفي بعد تقديمه لأكثر من 6 شكايات في الغرض ما حفز المعتدين عليه لمزيد التمادي في حملتهم.

عوائق غير مشروعة على عمل الصحفيين

تواصلت الاعتداءات الأمنية على الصحفيين/ات عبر وضع عوائق غير مشروعة على حرية العمل الصحفي والمطالبة بوثائق لا تنص عليها القوانين الجاري بها العمل، من ذلك المطالبة بتراخيص التصوير في الفضاء العام أو عبر حالات الاحتجاز التعسفي للصحفيين/ات أو حجز وثائقهن/م.

*** حجز وثائق ومضايقة تطال شيماء شمام**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 2 ماي 2021

المعتدى عليهم: شيماء شمام الصحفية بقناة "تونسنا"

المعتدي: أمنيون/ات

الوقائع :

حجز أحد أعوان الأمن بالعوينة وثائق الصحفية بقناة "تونسنا" شيماء شمام خلال عودتها من العمل خلال فترة حظر جولان الأشخاص والعربات رغم استظهارها برخصة العمل الخاصة بها وبطاقتها المهنية، وقد شدد العون على أن التراخيص تم الغاؤها وأمر الصحفية بمواصلة طريقها رغم تدخل زميله المرافق له وتشديده على أن الوثائق معمول بها. وطلب عون الأمن من الصحفية مده برقم هاتفها للتواصل معها من أجل الوثائق. وعمل العون على التواصل مع الصحفية من أجل إعادة الوثائق لها.

وبتواصل وحدة الرصد مع خلية الأزمة بوزارة الداخلية تم التأكيد على تواصل العمل بالتراخيص الجاري بها العمل، واعتبرت خلية الأزمة ما قام به الأمني تصرف فردي.

*** منع صحفيين من العمل في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 5 ماي 2021

المعتدى عليهم: خالد ناصف الصحفي المستقل والمصور الصحفي عبد العزيز السديري

المعتدي: أمنيون/ات

الوقائع :

منع عون أمن بالزي الرسمي الصحفي المستقل خالد ناصف والمصور الصحفي المرافق له عبد العزيز السديري من العمل خلال تصويرهما لتقرير صحفي بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.
حيث وفور تفطن العون لوجود الفريق الصحفي توجه نحوهم وطالبهم بتغيير المكان، وبعد مناوشة بينهم عمل عون الأمن على افتكاك وثائق الصحفي الشخصية وتعطيل عمله لمدة ساعة.
وبتواصل الصحفي مع وحدة الرصد عملت على التدخل مباشرة عبر التواصل مع خلية الأزمة بوزارة الداخلية التي فضت الإشكال.

*** احتجاز صحفية خلال قيامها بعملها**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 11 ماي 2021

المعتدى عليهم: آمنة المرناقي الصحفية بموقع "انكفاضة"

المعتدي: أمنيون/ات

الوقائع :

منع أعوان أمن بالزي الرسمي الصحفية بموقع "انكفاضة" آمنة المرناقي خلال تصويرها لتقرير بسوق سيدي البحري بالعاصمة حول احترام البروتكولات الصحية، ورغم استظهار الصحفية بترخيص العمل إلا أن الأمنيين طالبوا بالاطلاع على محتوى كاميرا تصويرها.
ورغم تأكيد الصحفية انها لم تعمل على تصوير أعوان الأمن الا انه تم احتجازها ونقلها الي مركز الأمن بنهج كولونيا، حيث تمت هرسلتها من قبل شخص قال انه رئيس مركز الأمن واتهمها بانتحال صفة وانها تعمل لصالح جهات أجنبية وطلب منها الاطلاع على الصور ولم يمكن أعوان الأمن الصحفية من الاتصال بمحامي او بمؤسستها الإعلامية.
وبقدوم رئيس مركز الأمن الحقيقي وتواصله معها اضطرت الصحفية لكشف محتوى آلة تصويرها ليتم اخلاء سبيلها بعد احتجازها حوالي 20 دقيقة.

وضع الصحفيون/ات خلال شهر ماي 2021 في خانة المتهمين وكان أخطر الملاحقات التي لعبت النيابة العمومية دورا سلبيا يحسب عليها والذي مثل انتكاسة في مسار التعديل في قطاع الإعلام عبر استدعاء الصحفيين على معنى قانون الإرهاب واحالتهم على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب واحالة الصحفيين على معنى قانون حماية المبلغين على خلفية ذكرهم معطيات حولهم رغم تمتعهم بقرار الحماية.

*** تتبع صحفي لدى قطب مكافحة الارهاب**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 18 ماي 2021

المعتدى عليهم: برهان اليحياوي مراسل إذاعة "موزاييك أف أم"

المعتدي: هيئات قضائية

الوقائع :

مثل الصحفي ومراسل إذاعة " موزاييك أف أم" بالقصرين برهان اليحياوي أمام قاضي التحقيق الأول بالمكتب 31 بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب للتحقيق معه بصفته متهما في قضية على معنى قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2015.

ويأتي التحقيق مع برهان اليحياوي بتهمة "نشر خبر من شأنه تعريض القوات الأمنية والعسكرية للخطر" على خلفية خبر نشره حول "تحركات مجموعات إرهابية بمنطقة القصرين.

التعليق القانوني:

خلال شهر ماي 2021 أحيل مراسل إذاعة "موزاييك أف أم" بجهة القصرين برهان اليحياوي بتهم مرتبطة بقانون مكافحة الإرهاب ضمن مواده 34 و 78 المتعلقين بالإفصاح عن معلومات قد تساعد تنظيما إرهابيا وتعرض حياة أعوان يكافحون الجرائم الإرهابية إلى الخطر بكشف هويتهم.

وتعود خلفية الاتهام إلى نشر الإذاعة المعنية خبرا خلال نوفمبر 2019 يقول أن "هناك تجمعات لعناصر إرهابية في الجبال وأن القوات العسكرية أخذت أهبتها واستعدت للتصدي لها. اعتبرت النيابة العمومية أن الخبر المنشور على موقع الإذاعة يمثل كشفا لمعلومات عسكرية يعرض القوات للخطر وأدنت بفتح تحقيق أما القطب القضائي لمكافحة الإرهاب.

السؤال : هل أن الخبر المنشور يشكل الأركان المادية والأدبية للجرائم موضوع الإحالة؟

أول الملاحظات أثناء إزاء قضية تتعلق بحرية التعبير والصحافة، وأننا إزاء صحفي محترف يعمل مع مؤسسة إعلامية قانونية، وتبعا لذلك فإنه كان من المفروض أن يكون التتبع والإحالة

على معنى المرسوم 115، هذا إذا ثبت لدى النيابة العمومية خرق الصحفي أو الموقع التابع للإذاعة الخاصة للقانون وقواعد العمل الصحفي.
وبخصوص قانون مكافحة الإرهاب فإنه يطبق على الأفراد أو التنظيمات التي ترتكب أعمالا إرهابية وتحرض عليها أو تمجدها أو تساعد مجموعة أخرى ... الخ.
في قضية الحال نحن إزاء صحفي نشر خبرا يمكن تحليله والنظر إليه من زوايا مختلفة وتقييمه بطرق متعددة، وقد ينظر إلى البعض على أنه يشكل "خطأ مهنيا" ولكن لا يمكن أن يصل الأمر إلى إعتبار نشره جريمة على مقتضى قانون مكافحة الإرهاب ولا يمكن البته إثبات الركن المادي أو الأدبي للجرائم موضوع الإحالة.
ما يمكن التأكيد عليه أن مثل هذه الاحالات مخالفة للفصل 31 من الدستور الذي ينص على حرية الرأي والتعبير والاعلام، كما تخالف المرسوم 115 بوصفه نصا خاصا يتعلق بحرية التعبير والصحافة والنشر، كما أن هذه الاحالات تمثل ضغطا على الصحفيين ويمكن أن تتسب في تأخر تونس في ترتيب الدول التي تحترم حرية الصحافة.

*** تتبع ناجي الزعيري على أساس قانون حماية المبلغين**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 20 ماي 2021

المعتدى عليهم: ناجي الزعيري رئيس تحرير قناة "التاسعة"

المعتدي: مواطنون/ات

الوقائع :

مثل رئيس تحرير قناة "التاسعة" ناجي الزعيري أمام الدائرة السادسة بالمحكمة الابتدائية بتونس على خلفية شكاية تقدم بها مواطن جزائري يحمل صفة مبلغ عن الفساد ويدعي فيها أن الزعيري كشف هويته خلال حصة تلفزية.
وكان الزعيري قد تحدث خلال تناوله لموضوع أملاك بعض الأطراف النافذة في إيطاليا أن أحد المواطنين الجزائريين كشف الملف وقدم له تحية، وبعد تلقي المواطن الجزائري رسالة لوم من قبل بنت أحد المتهمين في القضية تقدم بشكاية في حق الزعيري في "كشف هويته مما عرضه للخطر" في حين ان الزعيري لم يكشف أي معطى من شأنه ان يكشف بصفة مباشرة شخصية المعني بالملف.

التعليق القانوني :

بتاريخ 2021/05/20 أحيل الصحفي ناجي الزعيري أمام الدائرة الجناحية بالمحكمة الابتدائية بتونس بتهمة تعمد كشف هوية شخص مبلغ عن الفساد طبق الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 2017/10 المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد.

ومنطلق القضية أن الصحفي وخلال برنامج RV9 صرح أن مواطنا أجنبيا قام بالتبليغ عن قضية فساج معروفة واعتبر الشاكي أن تلك العبارات تثمل كشفا لهويته وتعرضه للخطر.

تمحورت مرافعات لسان الدفاع حول عدة نقاط أهمها :

- التأكيد على مبدأ حسن نية الصحفي عن التعاطي مع الأخبار والمعلومات

- أن الكشف عن هوية المبلغ يجب أن يكون تاما وكاملا بحيث يعرضه للخطر وهو أمر لم يحصل في القضية

- أن وجود مبلغ على الفساد ويخظى بالحماية القانونية لا يمنع وسائل الإعلام من تناول الموضوع الأصلي إنارة للرأي العام

- أن الفصل 11 من المرسوم 115 يحمي مصادر معلومات الصحفي وهذا الأخير ملزم بعدم كشف هوية المبلغ.

- أن قضايا الصحافة والتعبير يجب ألا تجرم وأن الأخطاء المهنية واردة يجب أن تحل في نطاق المؤسسات المختصة بذلك.

*** تتبع راديو 8 ببنزرت**

المكان: ولاية بنزرت

التاريخ: 21 ماي 2021

المعتدى عليهم: بدران الشلغومي رئيس تحرير راديو 8 منزل بورقيبة" وعمر بن عبد الله العامل بنفس المؤسسة

المعتدي: نواب شعب

الوقائع :

تم استدعاء بدر الدين الشلغومي مدير ورئيس تحرير "راديو 8 منزل بورقيبة" وعمر بن عبد الله العامل بالمؤسسة لدى مركز الأمن بحي النجاح بمنزل بورقيبة لبحثهما حول الشكوى المرفوعة ضدهما من قبل احدى نائبات الشعب، تتهمهما فيها بالثلب والتجريح والاساءة الى الغير عبر شبكات التواصل الاجتماعي على مقتضيات مجلة الاتصالات.

وكان راديو 8 منزل بورقيبة المتحصل على ترخيص من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، قد نشر فيديو حول الاعتداء على ملك خاص من أحد المواطنين بسبب فتح مسلك بأرضه انجر عنه قلع عدد من أصول الزيتون، واتهم المتدخل نائبة الشعب باستغلال نفوذها في الملف.

التعليق القانوني

خلال شهر ماي المنقضي تعرض مجموعة من الصحفيين إلى عديد الأنواع من الاعتداءات خلال أداء عملهم في الميدان. وتصدر أعوان الأمن قائمة المعتدين على الصحفيين، وفي هذا الإطار تتعرض صحفية إلى حجز وثائقها بدعوى خرق حظر الجولان وعدم التحوز على التراخيص اللازمة للتنقل، كما تنقلت صحفية أخرى إلى مركز الأمن بدعوى تصويرها أعوان شرطة في السوق وإجبارها بعد ذلك على كشف الصور التي التقطتها. وخلال حجز الصحفية بالمركز لم تتمكن حتى من اجراء اتصال هاتفي فيما لم يجد أعوان الأمن مبررا لتعطيل عمل الصحفيين غير مطالبة الصحفي بتغيير مكان التصوير.

وتعرض صحفيون آخرون إلى حملات إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي بسبب عملهم أو بسبب آرائهم، وتضمنت تلك الحملات سبا وشتما وتهديدات. واللافت أن بعض تلك الحملات كان وراءها مسؤولون في البرلمان وغيره من مؤسسات الدولة. وفي حالة أخرى اتهم أحد الإعلاميين بكونه يسخر من المقدسات وهو ما من شأنه أن يعرضه إلى كل الأخطار الممكنة، وهو نوع من أنواع التحريض. وبسبب محتويات إعلامية رفعت قضايا ضد الصحفيين وتم

سماعهم أمام الباحث الابتدائي بسبب اتهامات بالإساءة إلى الغير عبر وسائل الاتصال أو بسبب اتهامهم بخرق قانون مكافحة الإرهاب.
وأمام القضاء مثل أحد الصحفيين بتهمة تعريض حياة شاهد للخطر والحال أنه تعرض إلى الخبر بصفة إجمالية ولم يخرق قانون حماية المبلغين.

إن الانتهاكات الموثقة خلال شهر ماي تخرق القواعد القانونية التالية:

- الفصل 31 من الدستور الذي يضمن حرية التعبير
- الفصل 136 من المجلة الجزائية التي تجرم تعطيل حرية العمل
- المادة 9 من المرسوم 115 التي تمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات
- المادة 11 من المرسوم 115 حول حماية مصادر الصحفي
- المادة 12 من المرسوم الذي ينص "أنه لا يجوز أن يكون الرأي الصادر عن الصحفي سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمته الجسدية والمعنوية"
- خرق المادة 13 من المرسوم بخصوص عدم جواز مساءلة أي صحفي على رأي أو أفكار أو معلومات ينشرها طبقا لأعراف وأخلاقيات المهنة.

الجانب الجندري للعنف

ان الحالات المسجلة خلال الشهر المنقضي يلاحظ أن عددا كبيرا منها استهدف صحفيات ولم تكن المعاملة معهن سهلة إذ تم في إحدى الحالات حجز وثائق الأولى وفي حالة أخرى نقلت الصحفية إلى مركز الأمن وتم اجبارها على كشف ما تحتويه آلة التصوير الخاصة بها رغم عدم قيامها بتصوير أعوان أمن تابعين لدورية متواجدة بأحد الأسواق بتونس العاصمة.
كما كانت إحدى الصحفيات هدفا لحملة تشويه وتحريض على مواقع التواصل الاجتماعي
وطبق القانون الأساسي رقم 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 فإن العنف ضد المرأة هو "كل اعتداء مادي أو معنوي ... ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء أو ألم أو ضرر جسدي أو نفسي ..."
وفي الحالات الموثقة لاحظنا "استسهالا" من قبل أعوان الشرطة في اتخاذ التدابير ضد الصحفيات (حجز وثائق وتدخل عون آخر لاسترجاعها، نقل إلى مركز الأمن والضغط على صحفية لكشف محتوى آلة تصوير... إلخ"
كما تتخذ الحملات الإعلامية ضد الصحفيات طابعا أخلاقويا فجا. وطبق الفصل 6 من القانون أعلاه فإن الدولة التونسية ملزمة باتخاذ كل التدابير اللازمة للقضاء على كل الممارسات التمييزية ضد المرأة بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية خاصة في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحمايتها من العنف مكافحته لفائدة الموظفين.

وينص الفصل 10 أنه على وزاراتي العدل والداخلية وضع برامج متكاملة حول مكافحة العنف ضد المرأة في التدريس والتكوين في المؤسسات الراجعة لهما بالنظر.

التوصيـــــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2021 تدعو:

- وزارة الداخلية إلى التحقيق جديا في ما قام به أعوانها من أعمال احتجاز تعسفي للصحفيين وممارسة رقابة مسبقة على المحتويات الإعلامية.
- وزارة الداخلية إلزام أعوانها بقواعد احترام حرية العمل الصحفي والتدخل لفائدة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في حال تعرضهم للخطر.
- المجلس الأعلى للقضاء لضرورة توعية السادة القضاة بخطورة إحالة الصحفيين على معنى قانون مكافحة الإرهاب وما في ذلك من خطر على حرية الصحافة وحرية التعبير والتي اعتبر الدستور التونسي القضاء السلطة الحامية له.

- المجلس الأعلى للقضاء لتوعية السادة القضاة بضرورة التتبع على معنى القانون المنظم لقطاع الإعلام واستبعاد النصوص الأخرى التي تكرس عقوبات خطيرة من شأنها المساس من حرية العبير.
- المنظمات الوطنية العاملة في مجال حماية حقوق المرأة إلى الدعم النفسي والاجتماعي الضروري للصحفيات والمصورات الصحفيات من النساء ضحايا العنف.
- المنظمات الوطنية للتضامن مع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات ضحايا الاعتداءات والدفع في اتجاه إستراتيجية وطنية لحمايتهن/م من كل أشكال العنف وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:

اليـــــــــونســـــــــــكو

مجلـــــــــــس أوروبـــــــــــا

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة